قدرت مصادر فلسطينية العدد بـ ١٣ الفاً. ولاستيعاب هذه الاعداد، اقامت اسرائيل سجوناً ومعتقلات صغيرة عدة في بيتونيا، قرب رام الله، والظاهرية، قرب الخليل، وسجناً كبيراً يتسع لحوالى ثلاثة آلاف معتقل في صحراء النقب؛ كذلك استخدمت سلطات الاحتلال بعض المدارس كمعتقلات (**المصدر نفسه**).

مبعدون جدد

الى ذلك، أقدمت سلطات الاحتلال، بتاريخ ١١ نيسان (ابريل) ١٩٨٨، على ابعاد ثمان شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة الى خارج الاراضي المحتلة عبر جنوب لبنان، هم الشيخ عبد العزيز عودة، من غزة، ويعمل محاضراً في الجامعة الاسلامية؛ وفريح أحمد الخيري، نائب نقيب المهندسين في غزة؛ ومحمد أبو سمرة، وهو صاحب مكتبة في غزة؛ وخليل قوقا، أمين سر الجمعية الاسلامية في غزة؛ وحسن غنايم، وهو مدرس سابق في مدارس وكالة الغوث؛ وجمال شافي هندي، من مخيم قلنديا؛ وعبدالناصر أبو عزين، من جنين (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٦٩٦، ٢٤/٤/١٩٨٨).

في وقت لاحق (١٩/٤/١٩٨٨)، طرد الجيش الاسرائيلي ثمانية فلسطينيين الى جنوب لبنان، من بينهم ستة من ابناء قرية بيتا، اتهموا بالقاء الحجارة خلال الاحداث التي شهدتها البلدة في النصف الاول من الشهر. وقد نقل المبعدون، أولاً، بواسطة طائرة مروحية الى مدينة حاصبيا في «حزام الامن» في جنوب لبنان؛ ومن ثم غادروا المنطقة الى الشمال، الى نقطة زماريا. وقد قال هؤلاء لدى وصولهم، ان «قرار ابعادنا هو قرار سياسي ويهدف الى افراغ بلادنا». وهو «نتيجة لضغط المستوطنين على حكومتهم». والمبعدون الثمانية هم: محمد بني شمسة (٢٦ عاماً)، واتهم بنزع سلاح المستوطن رومان الدوبي (أحد مسلحين رافقا المستوطنين الطلاب الذين دخلوا قرية بيتا، وهو الذي أطلق الرصاص وقتل مواطناً من بيتا، وتسبب في مقتل المستوطنة اليهودية تيرزا بورات)؛ ومصطفى حمايل (٢٧ عاماً)، واتهم بالقاء الحجارة وتحريض القرويين في بيتا؛ وساري حمايل (٢٥ عاماً)، وجهت اليه تهم مماثلة؛ وعمر داود (٢١ عاماً)، واتهم بتحريض أهالي بيتا على مهاجمة المستوطنين، وكذلك بالقاء الحجارة؛ وابراهيم جاغوب، واتهم بالمشاركة في الهجوم؛ وناجح دويكات، واتهم بالتحريض؛ وغسان المصري، من رام الله (٣١ عاماً)، واتهم بعضوية «فتح» وتنظيم اعمال عنف؛ وأحمد الديك (٢٧ عاماً)، من كفر الديك، وذكر انه مسؤول «فتح» في منطقة رام الله. ويعتبر هؤلاء المجموعة الثالثة التي يتم ابعادها منذ اندلاع الانتفاضة (**جيروزاليم بوست**، ٢٠/٤/١٩٨٨).

معارك التجار

منذ منتصف آذار (مارس) الماضي، عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ارغام المواطنين، في الضفة والقطاع، على اتباع ساعات الدوام، التي حددتها «الادارة المدنية» في الثانية عشرة من ظهر كل يوم، لفتح محالهم واسواق الخضار المركزية في المدن. واصطدم هذا المسعى بمعارضة واسعة من جانب التجار والمواطنين ، على حد سواء، الذين اصروا على ان يكون توقيت حركة البيع والشراء، وخصوصاً للمواد الغذائية، في ساعات الصباح. مقابل ذلك، لجأت سلطات الاحتلال الى استخدام القوة لفرض توقيتها. وكانت نابلس وجنين أول مدينتين تم فيهما فرض الاجراءات الاسرائيلية، منذ ١٧/٣/١٩٨٨، تبعتهما مدن أخرى. وفي محاولاتها تطبيق هذه الاجراءات، اقامت سلطات الاحتلال حواجز تفتيش عند مداخل المدن، ودهم جنودها أسواق الخضار المركزية مرات عدة، كما حدث في نابلس وجنين ورام الله والبيره وبيت لحم، وقاموا بقلب بسطات الخضار واتلاف محتوياتها. الى ذلك، وضعت سلطات الاحتلال دوريات عسكرية راجلة ومتحركة داخل المدن، وفرضت حصاراً ومراقبة مشددين على الحوانيت والافران وباعة الخضار والفواكه. وشملت هذه الاجراءات، أيضاً، الصيدليات التي كانت تفتح ابوابها لتلبي احتياجات المرضى (عاطف سعد، «فشل سلطات الاحتلال في فرض توقيتها على اصحاب المحال التجارية»، **الاتحاد**، حيفا، ١٠/٤/١٩٨٨).

ومع حلول شهر رمضان المبارك، أصدرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة البيان الرقم